مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم للشرعية والإنسانية
المجلد الثامن والعشرون، يونيو 2017

* *

معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية

من وجهة نظر موظفي المصارف

د.محمد سالم الصقع• أ.عادل عبد السلام التائب•

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما تهدف إلى التعرف على مدى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات، تعزى لاختلاف المصرف أو التخصص أو سنوات الخبرة، واستخدم الباحثان استمارة الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات من عينة الدراسة الممثلة في العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف التجارية الليبية، وقد ركز الباحثان على أربعة مصارف وهي مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف شمال أفريقيا وذلك بفروعها العاملة في مدينتي زليتن والخمس، وتم توزيع عدد (80) استمارة استبيان بواقع 10 استمارات لكل فرع من الفروع المذكورة وكانت نسبة الاستجابة أكثر من 90%، واستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

– محاضر بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والتجارة زليتن – الجامعة الأسمرية –
E-mail : asagas@yahoo.com – Mobile: +218913103751
– محاضر بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والتجارة الخمس – جامعة الرقب –
E-mail : adeltaeb78@gmail.com – Mobile: +218926067719

توصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها معوقات شخصية واجتماعية وبعضها معوقات إدارية وفنية وبعضها الآخر معوقات شرعية وتشريعية.

وأوصى الباحثان في ختام دراستهما بضرورة التركيز على إقامة الندوات وورش العمل التي ترفع من مستوى المعرفة في أوساط العاملين والمتعاملين مع المصارف، والعمل على توفير أحدث التقنيات في مجال العمل المصرفي وتوسيع مجالات الاستثمار في مختلف السلع والخدمات، وإجراء الدورات التدريبية الداخلية والخارجية للعاملين في المصارف سواء في مجال العمل المصرفي أو في مجال الفقه الشرعي حتى يمكن الحصول على كوادر مؤهلة مالياً وشرعياً، وإنشاء لجنة عليا للإفتاء في المعاملات المالية الإسلامية تكون تابعة للمصرف المركزي، تحقق توحيد الفتوى الشرعية في كل ما يخص المعاملات المصرفية الإسلامية، وتكييف كافة القوانين والمعاملات السائدة حالياً بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، المصارف التجارية، ليبيا، المعوقات.

مقدمة

الحمد الله رب العالمين القائل في محكم التنزيل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين القائل «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين»، وورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه.

ومن هذا المنطلق انبثقت فكرة المعاملات المالية وفق الشريعة الإسلامية لتطهير الأموال من التعامل الربوي، وذلك في عام 1940 عندما نشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة.، ثم في عام 1950 بدأ العمل الجاد يظهر في باكستان بوضع طرق تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية. وقد بدأت الخطوات الواضحة للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية عام 1963 عندما انشأت مصارف الادخار المحلية في الدقهلية في مصر، وهي بمثابة صناديق ادخار لصغار الفلاحين ثم تلا ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 بالقاهرة، (القريشي، 2012)، تلا ذلك اتساع لفكرة الصيرفة الإسلامية بتحويل كامل المعاملات الربوية في المصارف إلى معاملات مالية بديلة وفق الشريعة الإسلامية، ولم ينحصر ذلك في نطاق المصرف فحسب بل تعداه إلى إعلان دول وحكومات تبني النظام المصرفي الإسلامي مثل باكستان وإيران والسودان (العطيات، 2009، 18).

وقد شهد قطاع الصيرفة الإسلامية نمواً واسعاً منذ أكثر من ثلاثة عقود حيث أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخراً استقطاب صناعة الصيرفة الإسلامية اهتمام المستثمرين والمصرفيين في مؤسسات مالية كبرى مثل مصرف سيتي غروب الأمريكي ودويتشة بنك الألماني واتش. اس. بي

البريطاني، وأن هناك ما يقارب من 430 مؤسسة مالية في أكثر من 75 دولة تتعامل وفق أسس الصيرفة الإسلامية برأس مال يزيد عن 840 مليار دولار (موقع Islam on line 4 m 2009) .

ورغم الانتشار الواسع للمصرفية الإسلامية في العالم إلا أنها لا تزال في نطاقها الضيق في أغلب الدول العربية، وفي ليبيا على وجه الخصوص، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية، تختلف من بلد إلى آخر باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وباعتبار الكادر الوظيفي هو الأساس في تطبيق العمل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية، فإن هذه الدراسة تحاول التعرف على ما يعوق هذا التطبيق في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين في المستويات الإدارية العليا بفروع المصارف التجارية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر المصارف الإسلامية عصب الاقتصاد حاضراً ومستقبلاً، فقد أثبتت الأزمة المالية العالمية فشل الأنظمة المصرفية القائمة على أساس النظام الربوي، فأنشئت العديد من المؤسسات المالية ذات الطابع الإسلامي في العديد من دول العالم، ومواكبة لهذا التوسع في الصيرفة الإسلامية فقد أصدر المؤتمر الوطني العام الليبي قرارًا بمنع الربا في المصارف الليبيّة، وحدّد تاريخ الأول من يناير 2015 كموعد نهائي لإنهاء التعامل بنظام الفوائد المالية في المصارف الليبيّة.

بناء على ذلك، أصدر المصرف المركزي تعديلاً في قانون المصارف لسنة 2005 برقم (46) لسنة 2012.

وقد كان لهذا القرار العديد من التبعات التي أربكت القطاع المصرفي الليبي وقلصت دوره كوسيط بين المقرضين والمستثمرين وبذلك تتركز مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي المعوقات التي تحد من تطبيق قرار المؤتمر الوطني العام بتحول المصارف الليبية للصيرفة الإسلامية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على مدى وجود معوقات شخصية واجتماعية وإدارية وفنية وشرعية وتشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

2- التعرف على مدى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية تعزى لاختلاف المصرف أو التخصص أو سنوات الخبرة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في اعتبار المصارف التجارية عصب الحياة للعمليات الاقتصادية الحديثة، وبتعارض عمليات هذه المصارف مع أحكام الشريعة الإسلامية، ظهرت الآراء التي تنادي بإلغاء التعامل الربوي في المعاملات المالية، خصوصاً وأن هناك العديد من صيغ التعامل المالي الإسلامي التي يمكن أن تحل محل التعامل الربوي، وبالأخذ بهذه الآراء وتطبيق التعاملات المالية الإسلامية في المصارف التجارية واجهت تلك المصارف العديد من المعوقات التي تعيق التحول إلى التعامل المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية وهذا محل بحث الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

1. لا توجد معوقات شخصية واجتماعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.
2. لا توجد معوقات إدارية وفنية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.
3. لا توجد معوقات شرعية وتشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية تعزى لاختلاف المصرف.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية تعزى لاختلاف التخصص العلمي.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية تعزى لاختلاف سنوات الخبرة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في الجزء النظري على المنهج الاستقرائي باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت بدايات التطبيق العملي للصيرفة الإسلامية والمعوقات التي تواجه هذا التطبيق، أما في الجزء العملي فتم الاعتماد على صحيفة الاستبانة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها وتفسيرها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى النتائج المطلوبة.

حدود الدراسة:

اقتصـــرت الدراســـة على أربعة مصـــارف بفروعها في مدينتي زليتن والخمس وهي مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصـــرف شـــمال أفريقيا، وتم اختيار هذه المصـــارف باعتبارها الأقدم والأكثر تعاملاً بالصـيرفة الإسـلامية من بين المصـارف الليبية، كما تم الاقتصـار على هاتين المدينتين باعتبارهما الأقرب للباحثين مما يسهم في سرعة الحصول على المعلومات ،كما أنهما يعتبران من المدن التي تعج بحركة تجارية كبيرة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (علي، 2013)

تركزت هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف منها قياس وتحليل واقع التزام المصـــارف الإســـلامية العاملة في الســـودان بمتطلبات معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشـــراء، الصـــادر عن هيئة معايير المحاســـبة والمراجعة للمؤسسـات المالية الإسـلامية والذي أصـدر بنك السـودان المركزي منشـوراً يلزم جميع المصارف الإسلامية في السودان بتطبيقه، وكذلك التعرف على المعوقات التي تواجه المصـــارف الإســـلامية الســـودانية عند تطبيق المعايير المحاســـبية الإسلامية (معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء) ، وتوصلت الدراسة الى أن المصـــارف الإســـلامية العاملة في الســـودان لم تلتزم بجميع متطلبات معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشـــراء الصـــادر عن هيئة المحاســـبة والمراجعة للمؤسـسـات المالية الإسـلامية، وإنما تلتزم ببعض البنود في إيضـاحات القوائم المالية، مع أنه لا توجد معوقات تحول دون ذلك، وعليه أوصـــت الدراســـة المصـــارف الســـودانية بالالتزام بتطبيق كافة المعالجات المحاســـبية للمرابحة والمرابحة للآمر بالشـــراء، كما بينها المعيار رقم 2 والتي يمكن أن يســـاعد تطبيقها في التطوير والارتقاء بالخدمات المصرفية الإسلامية .

2- دراسة (كمال وفيصل، 2013)

استعرضت الدراسة إحدى المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية التي تعمل جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية ألا وهي مشكلة إدارة السيولة، إذ إن المصارف الإسلامية بحاجة إلى وسائل وأدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتغطية النقص في السيولة، أو لاستثمار الفائض منها، وأوضحت هذه الدراسة أهم تحديات إدارة السيولة متمثلة في الاحتياطي القانوني على الودائع ومشكلة المقرض الأخير، وعدم وجود سوق نقدي فعال بين المصارف الإسلامية، وقد استشهد الباحث بالتجربة الماليزية لإنشاء سوق نقدي بين المصارف الإسلامية كأسلوب لإدارة السيولة، واختتم الباحث دراسته بجملة من التوصيات، أهمها توجيه البحوث والدراسات لطلبة الشهادات العليا بهدف ابتكار وتطوير منتجات تساعد على إدارة السيولة، كما أوصى بضرورة إنشاء صندوق عالمي لإدارة السيولة يمكن المصارف الإسلامية المساهمة فيه من الحصول على السيولة في حالة العجز.

3- دراسة (التوم ومنصور وحمد الله، 2012):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية السودانية عند تطبيقها لأشهر صيغ التمويل الإسلامي كالمرابحة والمضاربة والسلم، وذلك لما لهذه المخاطر من أثر سلبي على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، وقد استخدم الباحثون المقابلات الشخصية مع المسؤولين في إدارة المخاطر والاستثمار في المصارف الإسلامية السودانية، كما تم استخدام الاستبانة التي وزعت على عينة من العاملين والإداريين بالمصارف، وقد توصل الباحثون إلى نتيجة هامة مفادها أن مخاطر الاستثمار في هذه الصيغ ناتجة عن التطبيق العملي وليس عن الصيغ في حد ذاتها، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بموظفي المصارف وتدريبهم، كما

يجب تنويع مجالات الاستثمار وابتكار مجالات جديدة أقل مخاطراً، كما يجب تصحيح الممارسات الخاطئة في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

4- دراسة (الطراد والحوتي، 2010)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان علاقة البنك المركزي الأردني ومصرف ليبيا المركزي بالبنوك وفروع الصيرفة الإسلامية العاملة في الأردن وليبيا، من خلال دراسة التشريعات والإجراءات التي تنظم تلك العلاقة، واستعرض الباحثان أدوات الرقابة في كل من البنك المركزي الأردني ومصرف ليبيا المركزي على البنوك وفروع الصيرفة الإسلامية المرخصة والعاملة في الأردن وليبيا، والتشريعات التي تنظم عمل تلك المصارف والفروع في كل من الأردن وليبيا، واستخدم الباحثان المقابلات الشخصية واستمارة الاستبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة التي اقتصرت على المتعاملين بأدوات رقابة البنك المركزي على المصارف وفروع الصيرفة الإسلامية للعاملين في الأردن وليبيا.

وقد توصل الباحثان إلى بيان أدوات الرقابة التي يطبقها البنك المركزي على البنوك الإسلامية ومدى استفادة البنوك الإسلامية منها، واختتم البحث بعدد من التوصيات التي قد تساهم في قيام البنك المركزي الأردني ومصرف ليبيا المركزي بإجراء تعديل على بعض أدوات الرقابة، وإدخال بعض العناصر الجديدة بما يخدم ويلبي احتياجات وطبيعة المصارف الإسلامية، وبما يسهل على البنوك الإسلامية استثمار سيولتها الفائضة لديها مما ينعكس على زيادة ربحيتها، وزيادة نسبة العوائد التي توزعها على حسابات العملاء لديها.

5- دراسة (الطويل، 2010)

كان الهدف الرئيس لهذه الدراسة إبراز المتطلبات والأدوات العملية لإدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في المصارف الليبية، وقدتم التركيز على مصرفي الجمهورية والمصرف التجاري الوطني اللذان لهما السبق

في تبني تقديم الخدمات المالية الإســـلامية، ولتحقيق هدف الدراســـة وجمع البيانات وتحليلها استخدم الباحث المقابلة الشخصية أداة رئيسة، مدعومة بأداة الفحص والاطلاع المستندي والإجرائي من داخل واقع العمل، فقد أمكن إجراء عدد (12) مقابلة في المصرفين، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان أهمها غياب التهيئة البيئية المناسبة والمناخ الداعم والإطار القانوني الذي يعزز تطبيق الصـــيرفة الإســـلامية في المصـــارف الليبية، وعدم وجود تعاون بين المصارف الليبية للتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، وغياب التدريب المخطط للعاملين في المصـــارف الليبية على الخدمات المالية الإســـلامية، وأوصـــى الباحث بجملة من التوصـــيات منها ضـــرورة اهتمام مصـــرف ليبيا المركزي بالجانب التشريعي للخدمات المالية الإسلامية، ووضع خطط التدريب الشاملة للعاملين بالمصارف المستهدفة بتقديم الخدمات المالية الإسلامية.

6- دراسة (امحمد، 2010)

اعتمدت هذه الدراسة على تقويم تجربة مصرف الجمهورية في تطبيق صيغة المرابحة للآمر بالشراء من خلال فتح شبابيك للصيرفة الإسلامية في مختلف فروعه، وقد تم التقويم على أســـاس عدة معايير متعلقة بالضـــوابط الشـــرعية وتطبيق وســـيلة الاســـتثمار والربحية والاســـتثمار وتلبية احتياجات العملاء، واستخدم الباحث أداة المقابلة الشخصية لموظفي المصرف، وكان من أهم نتائج هذه الدراســـة أن هناك قصـــور في اعتماد اللوائح والأدلة الخاصـــة بصيغة المرابحة للآمر بالشراء، وعدم وجود آلية واضحة لانسياب تقارير الرقابة الشرعية والمعالجة المحاسبية، وغياب بعض البيانات والأرقام الهامة لاستخراج المؤشرات التي تساعد على تقييم التجربة ومتابعتها، وقد كان للدراسة مجموعة توصـيات من أهمها ضـرورة وجود تشـريعات قانونية لتنظيم صـيغ الصـيرفة

الإسلامية، والعمل على إعداد قواعد بيانات وتحديثها باستمرار، وتدريب الكوادر البشرية على أعمال الصيرفة الإسلامية.

7- دراسة (أبو حميره وسويسي، 2010)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان متطلبات تحول المصارف التجارية في ليبيا إلى مصارف تقدم خدماتها بطريقة تنسجم مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، مع تركيز الدراسة الميدانية على مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية العاملان في طرابلس، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة استمارة استبيان وزعت بعدد (96) استمارة على العاملين والعملاء في كلا المصرفين المذكورين، وتوصل الباحثان إلى نتائج أهمها أن الدافع الكبير للتحول هو الخوف من الله سبحانه وتعالى وسخطه في التعامل بالربا، وأوصى الباحثان في ختام دراستهما بتأسيس إدارة مركزية في مصرف ليبيا المركزي للرقابة والإشراف على عمليات التحول إلى الصيرفة الإسلامية، كما أوصت الدراسة بتأهيل الموظفين العاملين في الخدمات المالية الإسلامية، وتشكيل هيئة رقابة شرعية للإشراف على عملية التحول.

8- دراسة (أحمد والهادي، 2008)

تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على مدى توافر المقومات اللازمة لتطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية على المصارف العاملة في البيئة الليبية، واقتراح آلية مناسبة للتطبيق، واستخدم الباحثان استمارة الاستبانة لجمع المعلومات من عينة الدراسة التي شملت (27) مفردة من مديري الإدارات العامة بالمصارف الليبية، كما شملت (324) مفردة من العملاء وخصوصاً أصحاب القروض، كما اعتمد الباحثان على المقابلة الشخصية ليتمكنا من تجميع معلومات أكثر تفصيلاً على بعض البنود، وأجريت المقابلة الشخصية مع مديري الإدارات بالمصارف الليبية، كما أجريت مع بعض الإداريين بشركة

الراجحي المصرفية للاستثمار، وبالمصرف الإسلامي للتنمية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الليبية من الممكن أن تتحول تدريجياً إلى الصيرفة الإسلامية وبشكل ناجح لما تتمتع به البيئة الليبية من مقومات تساعد على ذلك، من أهمها اقتناع كل من المستويات الإدارية بالمصارف والعملاء بفكرة المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى وجود الإطار القانوني والمعايير المحاسبية التي يمكن الاسترشاد بها، وقد أوصى الباحثان بضرورة تبني الجهاز المصرفي الليبي لصيغ التمويل الإسلامي، وكذلك ضرورة الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية، كما أوصى الباحثان بالتركيز على عقد الندوات لتعريف العملاء بإيجابيات المصارف الإسلامية في الحياة الاقتصادية للفرد وللدولة.

9- دراسة (مصطفى، 2006):

قامت هذه الدراسة بتحليل وتقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية السعودية إلى الصيرفة الإسلامية من خلال الوقوف على معوقات ذلك التحول واقتراح الحلول المناسبة للحد منها، واعتمد الباحث على المقابلة الشخصية لعدد من المديرون والمسؤولين في خمس مصارف تقليدية في السعودية، وفي سياق دعم أسلوب المقابلة الشخصية قام بتوزيع عدد (17) استبانة تحتوي على أحد عشر موضوعاً رئيساً حول ظاهرة التحول، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة، وكان من أهم نتائج الدراسة ضرورة توفر النية الصادقة لدى المصارف عند الرغبة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية والعمل بخطة استراتيجية محددة المراحل ومعلنة منذ البداية للعاملين والعملاء والمجتمع، ومدعومة من الإدارة العليا للمصرف ومن السلطات الرقابية.

10- دراسة (Karbhari & Naser & Shahin, 2004)

ركزت هذه الدراسة على المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع الصيرفة الإسلامية في بريطانيا، وقد رأى أصحاب هذه الدراسة أن من أهم التحديات

نقص الدورات التدريبية المهنية الخاصة بالصيرفة الإسلامية، الأمر الذي نتج عنه ضعف المؤهلات المتخصصة في الصيرفة الإسلامية لدى الموظفين، وقد ترتب على ذلك الاعتماد على موظفين من البنوك التقليدية كحل بديل مما جعل من الصعوبة انسجامهم مع الصيرفة الإسلامية بسبب الفارق الشاسع بين النظامين، كما يرى الباحثون أن ندرة الموظفين المؤهلين ساهم في غياب الإبداع والتطوير لمنتجات الصيرفة الإسلامية وأدواتها.

11- دراسة (الطيب ، 1999) :

تناولت الدراسة تحليل الإطار العام لاتفاقية الخدمات المصرفية ونماذج الالتزامات التي تقدمت بها بعض الدول الإسلامية في هذا المجال، والواقع الحالي للمصارف الإسلامية ومقارنته مع المصارف التقليدية، وتحليل الخيارات المتاحة والتنبؤ بالآثار المتوقعة على المصارف الإسلامية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إدراج خدمات المصارف الإسلامية ضمن جداول التزامات الدول الإسلامية والاستفادة من التسهيلات التي تتيحها الاتفاقية، والعمل على خلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة عالميا، وضرورة توثيق التعاون مع المؤسسات المصرفية التقليدية ذات الفروع والنوافذ الإسلامية بهدف نشر العمل المصرفي الإسلامي، والعمل على حماية المصارف الإسلامية من خلال اللوائح والسياسات التي تصدرها المصارف المركزية في الدول الإسلامية، بما يمكنها من أداء دورها على أكمل وجه بغية الاستعداد للمنافسة العالمية، من خلال الاستثناءات التي تمنحها منظمة التجارة العالمية للدول النامية .

12- دراسة (البلتاجي ، 1997) :

تناولت الدراسة موضوع إيجاد معايير لتقويم أداء المصارف الإسلامية للتعرف على مدى تحقيقها لأهدافها التي أنشئت من أجلها خلال عقدين من

الزمن ، وذلك عن طريق استخدام نموذج يحتوي على عدد من المعايير وأدوات القياس وتطبيق ذلك على عينة من المصارف الإسلامية، وتوصل الباحث إلى أنه لا توجد أية معايير محاسبية لاستخدامها في تقويم الأداء في المصارف الإسلامية مما حدا بالمصرف الإسلامي للتنمية إلى الدعوة لتكوين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد معايير خاصة بالمصارف الإسلامية ، وقد صدر عن هذه الهيئة أول معيار وهو معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية في عام 1994م .

13- دراسة (العمر ، 1997):

هدفت الدراسة إلى تتبع آثار اتفاقية الجات، وذلك بتحليل واقع الصناعة المصرفية الإسلامية، وتسليط الضوء على أهم بنود الاتفاقية ذات التأثير على الصناعة المصرفية الإسلامية، وتحليل واستشراف هذه الآثار السلبية والمنافع الإيجابية، مع بيان التوجيهات العملية لمواجهتها، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة القيام بالإجراءات التي تساعد المصارف الإسلامية على المنافسة العادلة مع المؤسسات المالية الغربية في ظل الدعوة إلى عالمية السوق وتحرير التجارة .

خلاصة الدراسات السابقة:

تناولت أغلب الدراسات السابقة متطلبات التحول إلى الصيرفة الإسلامية مع التطرق للمعوقات التي تحد من تطبيق بعض صيغ الصيرفة الإسلامية مثل المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، كما أن بعض الدراسات ركزت على معوق معين للصيرفة الإسلامية مثل دراسة آثار اتفاقية الجات، وبعض الدراسات الأخرى تناولت هذه المعوقات من الناحية النظرية، في حين جاءت هذه الدراسة لتتناول المعوقات بشكل أكثر شمولاً بمختلف أنواعها سواء كانت شخصية واجتماعية، أو إدارية وفنية أو شرعية وتشريعية وبالتطبيق العملي على أكثر المصارف تعاملاً بالمعاملات المالية الإسلامية.

الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة الميدانية:

استخدم الباحثان في الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي، من أجل تحقيق هدف الدراسة وهو الوقوف على مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية بناء على آراء الإداريين بالمصارف، ومدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى إلى نوع المصرف والتخصص وسنوات الخبرة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمستويات الإدارية العليا بفروع المصارف التجارية العاملة في مدينتي زليتن والخمس، وتم اختيار أربعة مصارف رئيسة وهي:

- مصرف الوحدة بفرعيه في مدينتي زليتن والخمس.
- مصرف الجمهورية بفرعيه في مدينتي زليتن والخمس.
- المصرف التجاري الوطني بفرعيه في مدينتي زليتن والخمس.
- مصرف شمال أفريقيا بفرعيه في مدينتي زليتن والخمس.

وقد تم الاقتصار على هذه المصارف باعتبارها الأكبر والأكثر تعاملاً بالصيرفة الإسلامية من بين المصارف التي فتحت نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية في كلتا المدينتين.

أما عينة الدراسة فتمثلت في عينة عشوائية بواقع 10 استمارات استبيان لكل فرع في المدينتين المذكورتين .

أداة جمع البيانات:

اعتمد الباحثان على صحيفة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تم إعداد نموذج لصحيفة الاستبانة وزعت على عينة من العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف المذكورة، وقد استعان الباحثان ببعض الدراسات السابقة في صياغة أسئلة الاستبانة (مصطفى 2006، المغبوب 2010) وتم عرضها على خبير في الاقتصاد الإسلامي وعضو مدرب معتمد في الصيرفة الإسلامية للتحقق من صدقها وإجراء التعديلات اللازمة بناء على الاقتراحات والملاحظات المقدمة من قبله، وقد روعي في إعداد صحيفة الاستبانة أن تكون بعيدة عن الإطالة المملة والاختصارات المخلة، فقسمت الأسئلة الواردة في صحيفة الاستبانة إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: وتضمن أربعة أسئلة متعلقة بالمعلومات الشخصية وهي المؤهل والتخصص والوظيفة وسنوات الخبرة.

أما القسم الثاني: فيتعلق بالمعوقات الشخصية والاجتماعية، وتضمن تسع فقرات.

أما القسم الثالث: فيتعلق بالمعوقات الإدارية والفنية للعمل المصرفي، وتضمن خمس عشرة فقرة.

في حين تعلق القسم الرابع بالمعوقات الشرعية والتشريعية، وتضمن خمس فقرات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. المتوسط الحسابي.
2. اختبار t للعينة الواحدة (One Semple t Test) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.
3. اختبار ألفا كرونباخ للصدق والثبات يستخدم من قبل الباحثين لقياس ثبات الاستبانة، ويقصد به أنه لو تم إعادة تطبيق الاستبانة بعد فترة زمنية معينة وتحت نفس الظروف والشروط وعلى نفس أفراد العينة تعطي نفس النتيجة، وتعد أقل درجة مقبولة بالنسبة لمقياس ألفا كرونباخ هي 60%، والدرجة المفضلة ما بين (70% – 80%)، وإذا قلت عن 60% يتم حذف بعض الأسئلة التي تجعل قيمة معامل ألفا كرونباخ يصل إلى 60% أو أكثر.
4. تحليل التباين ANOVA لتحديد مدى وجود اختلاف في إجابات عينة الدراسة.

جمع البيانات:

تمكن الباحثان من توزيع عدد (80) استبانة على العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف المذكورة واستلم منها عدد (72) استبانة قابلة للتحليل، أي بنسبة 90%، وتعد هذه النسبة ممتازة في مجال البحوث الميدانية ويمكن بيان تفصيلها في الآتي:

جدول رقم (1) بيان بالاستمارات الموزعة والمستلمة من كل مصرف

البيان		مصرف الوحدة	مصرف الجمهورية	المصرف التجاري الوطني	مصرف شمال أفريقيا	الإجمالي
زليتن	الموزعة	10	10	10	10	40
	المستلمة	10	9	9	8	36
الخمس	الموزعة	10	10	10	10	40
	المستلمة	10	10	7	9	36
الإجمالي						72

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

استخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الاستبانة، حيث أعطى المقياس الأرقام التالية (5 = موافق بشدة) ، (4 = موافق)، (3 = محايد)، (2 = غير موافق)، (1 = غير موافق بشدة) في جميع أسئلة استمارة الاستبانة، وقد أعطيت حدود لإجابة الفقرات لتحديد درجة الأهمية على النحو الآتي:

جدول (2)

قيم مقياس ليكرت	الإجابات	طول الخلية (حدود الإجابة)	الوسط النسبي
1	غير موافق بشدة	1 – 1.8	20 – 36
2	غير موافق	1.8 – 2.6	36 – 52
3	محايد	2.6 – 3.4	52 – 68
4	موافق	3.4 – 4.2	68 – 84
5	موافق بشدة	4.2 – 5	84 – 100

وقد تم حساب المتوسط الحسابي لكل إجابة لمعرفة اتجاه كل فقرة، واختبار (t) للمتوسط العام وتحليل

التباين ANOVA لاختبار الفرضيات، حيث يتم قبول الفرض العدم H_0 عند مستوى الدلالة (p–value) يزيد عن مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ وبمتوسط عام يقل عن 3، ورفض الفرض العدم H_0 وقبول الفرض البديل H_1 عند مستوى الدلالة (p–value) يساوي أو يقل عن مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، ومتوسط عام يزيد عن 3.

صدق الاستبانة: يعني صدق الاستبانة ملاءمة أسئلة الاستبانة لما وضعت لقياسه، وقد استخدم الباحثان للتأكد من صدق الاستبانة الطريقتين الآتيتين:

1- صدق المحكمين: حيث تم عرضها على خبير في الاقتصاد الإسلامي وعضو مدرب معتمد في الصيرفة الإسلامية للتحقق من صدق الاستبانة وإجراء التعديلات اللازمة بناء على الاقتراحات والملاحظات المقدمة من قبله.

2- صدق المقياس: اعتمد الباحثان على مقياس ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الاستبانة، وكانت نتائج هذا القياس كالآتي:

- أسئلة المجموعة الأولى المتعلقة بالمعوقات الشخصية والاجتماعية كان معامل ألفا كرونباخ 74.1%.
- أسئلة المجموعة الثانية المتعلقة بالمعوقات المصرفية: كان معامل ألفا كرونباخ 83.5%.
- أسئلة المجموعة الثالثة المتعلقة بالمعوقات الشرعية والتشريعية كان معامل ألفا كروباخ 69%.

وقد كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بنسبة 90.5%، وهذا يؤكد صدق وثبات الاستبانة وصلاحيتها للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة، وتحقيق أهدافها.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضـــية الأولى: لا توجد معوقات شـــخصـــية واجتماعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

تم اختبار هذه الفرضـــية من خلال عرض المعوقات الشـــخصـــية والاجتماعية على عينة الدراســـة، وقياس مدى موافقتهم على اعتبارها معوقات تحد من تطبيق الصـيرفة الإسـلامية في ليبيا، وكانت نتائج التحليل الإحصـائي لإجابات عينة الدراسة حول هذه العبارات كما يلي:

جدول (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمدى وجود معوقات شخصية واجتماعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية

One-Sample Statistics						
العبارات	N	Mean "المتوسط"	Std. Deviation "الانحراف المعياري"	Sig. (2-tailed) "مستوى الدلالة"	الترتيب	درجة الموافقة
عدم توافر القيادات المؤمنة بفكرة الصـــيرفة الإسلامية	72	3.5833	1.05817	.000	3	موافق
عدم اقتناع الإدارات العليا بالصيرفة الإسلامية	72	3.1250	1.03376	.308	8	محايد
التخوف من ســـلبيات التحول إلى الصـــيرفة الإسلامية وعزوف العملاء عن المصارف	72	3.0833	1.09737	.521	9	محايد
وجود اعتقاد خاطئ بارتفاع تكلفة التمويل الإسلامي	72	3.3472	1.07677	.008	6	محايد
عدم الالتزام بالقيم الأخلاقية الإســـلامية في التعامل	72	3.4583	1.12510	.001	5	موافق

موافق	4	.000	1.03376	3.5417	72	عدم اقتناع العملاء بجدية التعامل الإسلامي في المصارف
موافق	1	.000	.68974	3.9444	72	حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء
محايد	7	.019	1.08302	3.3056	72	عدم الاقتناع بالصيرفة الإسلامية كبديل جيد للمصارف التقليدية
موافق	2	.000	.83169	3.8889	72	ضعف الأداة الإعلامية في تسويق فكرة الصيرفة الإسلامية

نلاحظ من الجدول السابق جدول رقم (3) أن إجابات عينة الدراسة انحصرت ما بين موافق ومحايد، فالعبارات ذات الترتيب من (1 – 5) جاءت بدرجة موافق وبمتوسط حسابي محصور ما بين (3.45 – 3.94) وهذا يدل على أن العاملين في المستويات الإدارية بالمصارف يوافقون على هذه العبارات بدرجات متقاربة، في حين جاءت العبارات ذات الترتيب من (6 – 9) بدرجة محايد، أي أن العاملين في المستويات الإدارية بالمصارف يتخذون جانب الحياد حول هذه العبارات.

وللوصول إلى قرار سليم لقبول أو رفض الفرضية الأولى على أسس علمية دقيقة اعتمد الباحثان على اختبار (t) للمتوسط العام فتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) والجدول رقم (5)

جدول (4) اختبار (t) للمتوسط العام

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T1	72	3.4753	.57787	.06810

جدول (5) مستوى الدلالة

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T1	6.979	71	.000	.47531	.3395	.6111

نستخلص من الجدول رقم (4) أن المتوسط العام (Mean=3.4753) ويشير ذلك إلى الموافقة بشكل عام على وجود معوقات شخصية واجتماعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية، كما أن مستوى الدلالة من الجدول رقم (5) كان (Sig. (2-tailed) = 0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد (α= 0.05) وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدم H_0 "**لا توجد معوقات شخصية واجتماعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية**"، وقبول الفرضية البديل H_1 "**توجد معوقات شخصية واجتماعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية**".

الفرضية الثانية:

لا توجد معوقات إدارية وفنية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال عرض المعوقات المصرفية (إدارية وفنية) على عينة الدراسة، وقياس مدى موافقتهم على اعتبارها معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وكانت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول هذه العبارات كما يلي:

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمدى وجود معوقات مصرفية

(إدارية وفنية) تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية

One-Sample Statistics						
العبارات	N	Mean "المتوسط"	Std. Deviation "الانحراف المعياري"	Sig. (2-tailed) "مستوى الدلالة"	الترتيب	درجة الموافقة
عدم توافر منتجات إسلامية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية	72	3.7083	.97052	.000	7	موافق
ارتفاع مخاطر المنتجات الإسلامية	72	3.2222	1.03763	.073	12	محايد
عدم وضوح الإطار النظري للأعمال المصرفية الإسلامية	72	3.7917	.85477	.000	4	موافق
النقص الكمي والنوعي في المؤهلين شرعياً وماليا	72	3.8056	.79857	.000	3	موافق
خضوع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي الذي لا زال يتعامل بالفائدة الربوية	72	3.5278	1.03423	.000	10	موافق
حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العاملين المرتبطة بهذه الحداثة	72	3.7361	.83906	.000	5	موافق
ضعف الإمكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة لدى المصارف الإسلامية	72	3.8333	.85580	.000	2	موافق
وجود مخاطر تأخر المدينين الموسرين عن السداد	72	3.6806	.93185	.000	7	موافق
ارتباط المصارف باتفاقية بازل التي لا تراعي خصوصية المصارف الإسلامية	72	3.5000	.88811	.000	11	موافق
عدم وجود مجالات استثمار اسلامية بصورة كافية في الأسواق المالية	72	3.9444	.93280	.000	1	موافق
غياب معايير التعاملات المصرفية الإسلامية	72	3.7222	.90728	.000	6	موافق
عدم وجود خطط وآليات عمل للمصارف الإسلامية	72	3.7361	.99283	.000	5	موافق

موافق	9	.000	1.04477	3.5833	72	عدم وجود قيادات إدارية ناجحة في البيئة المصرفية الليبية
موافق	8	.000	1.06728	3.6250	72	النقص الكمي في علماء الشريعة القادرين على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية
موافق	10	.000	1.08734	3.5278	72	عدم وجود الكوادر الشرعية القادرة على العمل في المصارف الإسلامية كلجنة رقابة شرعية

نلاحظ من الجدول السابق جدول رقم (6) أن إجابات عينة الدراسة انحصرت ما بين موافق ومحايد، فالعبارات ذات الترتيب من (1 – 11) جاءت بدرجة موافق وبمتوسط حسابي محصور ما بين (3.50 – 3.94) وهذا يدل على أن العاملين في المستويات الإدارية بالمصارف يوافقون على هذه العبارات بدرجات متقاربة، في حين جاءت العبارة ذات الترتيب (11) بدرجة محايد، أي أن العاملين في المستويات الإدارية بالمصارف يميلون إلى الحياد حول هذه العبارة.

وللوصول إلى قرار سليم لقبول أو رفض الفرضية الثانية على أسس علمية دقيقة اعتمد الباحثان على اختبار (t) للمتوسط العام فتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) والجدول رقم (8)

جدول (7) اختبار (t) للمتوسط العام

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T2	72	3.6630	.52456	.06182

جدول (8) مستودى الدلالة

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
T2	10.724	71	.000	.66296	.5397	.7862

نستخلص من الجدول رقم (7) أن المتوسط العام (Mean=3.6630) ويشير ذلك إلى الموافقة بشكل عام على وجود معوقات مصرفية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية، كما أن مستوى الدلالة من الجدول رقم (8) كان (Sig. (2-tailed) = 0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha = 0.05$) وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدم H_0 "**لا توجد معوقات مصرفية (إدارية وفنية) تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية**"، وقبول الفرضية البديل H_1 "**توجد معوقات مصرفية (إدارية وفنية) تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية**".

الفرضية الثالثة:

لا توجد معوقات شرعية وتشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال عرض المعوقات الشرعية والتشريعية على عينة الدراسة، وقياس مدى موافقتهم على اعتبارها معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وكانت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول هذه العبارات كما يلي:

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمدى وجود معوقات شرعية وتشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية

One-Sample Statistics						
العبارات	N	Mean "المتوسط"	Std. Deviation "الانحراف المعياري"	Sig. (2-tailed) "مستوى الدلالة"	الترتيب	درجة الموافقة
غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية	72	4.0556	.90209	.000	1	موافق
بُعْد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية	72	3.8750	.73038	.000	2	موافق
عدم التشجيع من قبل الأجهزة الرقابية في الدولة	72	3.8194	.86116	.000	4	موافق
عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية	72	3.3194	1.07240	.014	5	محايد
عدم توفر القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية	72	3.8333	.88811	.000	3	موافق

نلاحظ من الجدول الســـابق جدول رقم (9) أن أغلب إجابات عينة الدراسة كانت بدرجة موافق، فالعبارات ذات الترتيب من (1 – 4) جاءت بدرجة موافق وبمتوسـط حسـابي محصـور ما بين (3.81 – 4) وهذا يدل على أن العاملين في المستويات الإدارية بالمصارف يوافقون على هذه العبارات بدرجات متقاربة، في حين جاءت العبارة ذات الترتيب (5) بدرجة محايد، أي أن العاملين في المستويات الإدارية بالمصارف لا يميلون إلى قبول أو رفض هذه العبارة.

وللوصـول إلى قرار سـليم لقبول أو رفض الفرضـية الثالثة على أسـس علمية دقيقة اعتمد الباحثان على اختبار (t) للمتوسـط العام فتم الحصـول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (10) والجدول رقم (11)

جدول (10) اختبار (t) للمتوسط العام

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T3	72	3.7806	.59968	.07067

جدول (11) مستوى الدلالة

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T3	11.045	71	.000	.78056	.6396	.9215

نستخلص من الجدول رقم (10) أن المتوسط العام (Mean=3.7806) ويشير ذلك إلى الموافقة بشكل عام على وجود معوقات شرعية وتشرعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية، كما أن مستوى الدلالة من الجدول رقم (11) كان (Sig. (2-tailed) = 0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha = 0.05$) وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدم H_0 "**لا توجد معوقات شرعية وتشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية**"، وقبول الفرضية البديل H_1 "**توجد معوقات شرعية وتشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية**".

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية تعزى لاختلاف المصرف.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل التباين (**ANOVA**) لقياس درجة اختلاف إجابات عينة الدراسة بناء على اختلاف المصرف حول مدى الموافقة على اعتبار المعوقات الشخصية والاجتماعية، والإدارية والفنية، والشرعية والتشريعية، محددات لتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، وكانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (12) تحليل التباين

ANOVA

SUM1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1147.947	3	382.649	1.864	.144
Within Groups	13957.928	68	205.264		
Total	15105.875	71			

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (12) أن مستوى الدلالة Sig. (2-tailed)) = 0.144) وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05 = α) وبناء عليه يتم قبول الفرضية العدم H_0 " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية تعزى لاختلاف المصرف** ".

الفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية تعزى لاختلاف التخصص العلمي.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل التباين (**ANOVA**) لقياس درجة اختلاف إجابات عينة الدراسة بناء على اختلاف التخصص العلمي حول مدى الموافقة على اعتبار المعوقات الشخصية والاجتماعية، والإدارية والفنية، والشرعية والتشريعية، محددات لتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، وكانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (13) تحليل التباين

ANOVA

SUM1

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	719.365	4	179.841	.838	.506
Within Groups	14386.510	67	214.724		
Total	15105.875	71			

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (13) أن مستوى الدلالة Sig. (2-tailed)) = 0.506) وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05 = α) وبناء عليه يتم قبول الفرضية العدم H_0 " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية تعزى لاختلاف التخصص العلمي**".

الفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية تعزى لاختلاف سنوات الخبرة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل التباين (**ANOVA**) لقياس درجة اختلاف إجابات عينة الدراسة بناء على اختلاف سنوات الخبرة حول مدى الموافقة على اعتبار المعوقات الشخصية والاجتماعية، والإدارية والفنية، والشرعية والتشريعية، محددات لتطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، وكانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (14) تحليل التباين

ANOVA

SUM1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1329.658	5	265.932	1.274	.286
Within Groups	13776.217	66	208.731		
Total	15105.875	71			

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (14) أن مستوى الدلالة Sig. (2-tailed)) = 0.286) وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05 = α) وبناء عليه يتم قبول الفرضية العدم H_0 " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية تعزى لاختلاف سنوات الخبرة** ".

نتائج الدراسة:

توصل الباحثان في نهاية دراستهما إلى النتائج التالية:

1- توجد معوقات شخصية واجتماعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، أهمها حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء.

2- توجد معوقات مصرفية (إدارية وفنية) تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، من أبرزها عدم وجود مجالات استثمار إسلامية بصورة كافية في الأسواق المالية.

3- توجد معوقات شرعية وتشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، من أبرزها غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية.

4- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين إجابات العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف الليبية حول معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية تعزى لاختلاف المصرف أو التخصص العلمي أو سنوات الخبرة.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1- التركيز على إقامة الندوات وورش العمل التي ترفع من مستوى المعرفة في أوساط العاملين والمتعاملين مع المصارف، حتى تؤدي إلى وعي أكثر بالمعاملات المالية الإسلامية، وخلق كوادر قيادية تؤمن بفكرة الصيرفة الإسلامية وتسعى جاهدة إلى تطبيقها.

2- العمل على توفير أحدث التقنيات في مجال العمل المصرفي وتوسيع مجالات الاستثمار في مختلف السلع والخدمات، وإجراء الدورات التدريبية الداخلية والخارجية للعاملين في المصارف سواء في مجال العمل المصرفي أو في مجال الفقه الشرعي حتى يمكن الحصول على كوادر مؤهلة مالياً وشرعياً.

3- إنشاء لجنة عليا للإفتاء في المعاملات المالية الإسلامية تكون تابعة للمصرف المركزي، تحقق توحيد الفتوى الشرعية في كل ما يخص المعاملات المصرفية الإسلامية، وتكييف كافة القوانين والمعاملات السائدة حالياً بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

4- استمرار الأبحاث والدراسات فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية في ليبيا إذ إن البيئة الليبية لا زالت بيئة خصبة ومناسبة لإجراء الدراسات حول هذا المجال بما يكفل معالجة كافة العراقيل التي تواجه التطبيق العملي سواء من الناحية الشرعية أو الإدارية أو المحاسبية.

المراجع

1- أبو حميرة، مصطفى علي وسويسي، نوري محمد " **تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية – دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية والتجارة والتنمية**" مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني – طرابلس ، ليبيا، 27 – 28/أبريل/2010م.

2- أحمد، نصر صالح محمد والهادي، يحيى محمد عاشور " **إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية** " المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية في ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس، 2008/6/30.

3- التوم، حسب الرسول يوسف ومنصور، مصطفى أحمد حمد وحمد الله، حسن الصادق محمد " **مخاطر تطبيق صيغ التمويل في الإسلام** " مجلة العلوم البحوث الإسلامية، العدد الخامس، أغسطس – 2012م.

4- الطراد، إسماعيل إبراهيم والحوتي، سالم رحومة " **التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي، دراسة مقارنه بين الأردن وليبيا**" مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المنعقد بطرابلس برعاية المركز العالي للمهن الإدارية والمالية وأكاديمية الدراسات العليا بالفترة 27 – 28/أبريل/2010.

5- الطويل، الأمين خليفة " **الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية** " مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني – طرابلس ، ليبيا، 27 – 28/أبريل/2010م.

6- عبدالمنعم الطيب " **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية** " د.ط، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2005 .

7- علي، الصادق محمد ادم " **دراسة تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية – دراسة حالة المصارف الإسلامية في السودان** " مؤتمر الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية – الأردن، المنعقد بتاريخ 15 – 16 أيار 2013.

8- العمر، فؤاد " **استشراف تأثير الجات وملحقاتها على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية** " دراسات اقتصادية إسلامية ، ع 1 ، مج 6 ، رجب 1998

9- القريشي، مدحت كاظم **"المصارف الاسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية العالمية"** 2012.

10- كمال، بوصافي وفيصل، شياد " **تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** " الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية بالجزائر المنعقد يومي 8، 9/ 2013/12.

11- البلتاجي، محمد " **معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية – دراسة نظرية وتطبيقية** " رسالة دكتوراه غير منشورة ، د.ط ، جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، القاهرة،1997.

12- محمد، عبد السلام عبد الله " **تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء – دراسة تحليلية تقويمية**" مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني – طرابلس، ليبيا، 27 – 28/أبريل/2010م.

13- مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد " **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصـــرفية الإســـلامية: دراســـة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية** " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي – القاهرة، 2006م.

14- مطلوب، مصطفى ناطق صالح " **معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها**" مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 29، 2012.

15- المغبوب، عبد الحفيظ " **المصارف الإسلامية: الإشكالات والتحديات** " مؤتمر الخدمات المالية الإســـلامية الثاني – طرابلس ، ليبيا، 27 – 28/أبريل/2010م.

16- Karbhar ; Yusuf . Naser ; Kamal . Shahin; Zerrin. "**Problems & Challenges Facing the Islamic Banking System in the West**" The Case of the UK. 2004.

17- www.islamonline.net